

Distr.: General
5 July 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة المستأنفة

فيينا، 4-8 أيلول/سبتمبر 2023

البند 4 من جدول الأعمال

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2 ثانياً - خلاصة وافية.....
2 سلوفاكيا.....



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - خلاصة وإفية

سلوفاكيا

1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لسلوفاكيا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقعت سلوفاكيا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الاتفاقية) في 9 كانون الأول/ديسمبر 2003، وصدقت عليها في 1 حزيران/يونيه 2006.

وأسُرع تنفيذ سلوفاكيا للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الثانية من دورة الاستعراض الأولى، ونُشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 3 أيار/مايو 2013 (CAC/COSP/IRG/II/2/1/Add.14).

وتكون للمعاهدات الدولية التي لا تتطلب تشريعات تنفيذية والمعاهدات التي تمنح مباشرة حقوقاً للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين أو تفرض عليهم واجبات الأسبقية على القانون المحلي (المادة 7 (5) من الدستور).

والمصادر الرئيسية للقانون في البلد هي الدستور، والقوانين الدستورية، والقوانين العادية، والمراسيم الرئاسية، وقرارات البرلمان والحكومة، والأوامر الصادرة عن الوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى والسلطات المحلية.

وتشمل التشريعات ذات الصلة الدستور، وقانون الخدمة المدنية، وقانون تنفيذ أعمال المصلحة العامة (قانون الخدمة العامة)، وقانون أجور بعض العمال العاملين في المصلحة العامة، والقانون المتعلق بشروط القانون الانتخابي، وقانون الحملات الانتخابية، وقانون الأحزاب والحركات السياسية، وقانون حماية المبلغين عن المخالفات، وقانون القضاة والقضاة غير المحترفين، وقانون المحاكم، وقانون المحكمة الدستورية، وقانون المدعين العامين والمدعين العامين المتدربين، والقانون الخاص بجهاز النيابة العامة، وقانون حماية المصلحة العامة في أداء الموظفين العموميين لوظائفهم (قانون تضارب المصالح)، وقانون المشتريات العامة، وقانون المحاسبة، وقانون إثبات منشأ الممتلكات، وقانون حرية الإعلام، وقانون مكافحة غسل الأموال، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الإجراءات المدنية (المعروف أيضاً باسم قانون الإجراءات التخصصية).

وتشمل المؤسسات ذات الولايات المرتبطة بمنع الفساد ومكافحته المكتب الحكومي وإدارة منع الفساد التابعة له، ووزارة العدل، ومكتب المشتريات العمومية، ومكتب حماية المبلغين عن المخالفات، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، والمكتب الأعلى لمراجعة الحسابات، والمحكمة الإدارية العليا، والوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة التابعة لرئاسة قوات الشرطة، ووحدة الاستخبارات المالية، ومكتب استرداد الموجودات، ومكتب المدعي العام، بما في ذلك مكتب المدعي العام الخاص التابع له.

2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

تعطي السياسة الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2019-2023، التي وضعتها إدارة الوقاية من الفساد، الأولوية لتعزيز وحماية المصلحة العامة من خلال تقليل فرص الفساد وتحسين جودة البيئة التشريعية والتنظيمية وشروط ريادة الأعمال. وتتولى إدارة منع الفساد رصد هذه السياسة، وهي تجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بتنفيذها. ويُجري المكتب الحكومي تقييماً موجزاً سنوياً ويقدمه إلى الحكومة، ولكنه لا يُنشر. ويحدد بيان الحكومة للفترة 2020-2024 جهود مكافحة الفساد بوصفها أولوية حكومية؛ وتصدر كل حكومة متعاقبة مثل تلك البيانات. وتتخذ الوزارات في المجالات الواقعة تحت مسؤوليتها برامج قطاعية لمكافحة الفساد تهدف إلى التصدي لمخاطر الفساد فيفرادى المؤسسات استناداً إلى

منهجية طوعية لدرء مخاطر الفساد. وكانت إدارة منع الفساد تعكف على وضع مشروع مبادئ النزاهة وقت الزيارة القطرية⁽¹⁾. ومن المتوقع إعداد سياسة جديدة لمكافحة الفساد في عام 2024.

وتتسق إدارة الوقاية من الفساد بتنفيذ سياسة مكافحة الفساد، بدعم من مجلس منسقي مكافحة الفساد، وتنفيذ جدول أعمال الحكومة لمكافحة الفساد، إلى جانب الاضطلاع بأنشطة التوعية ونشر المعرفة.

وتشارك منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع السياسات على أساس مخصص وتنتشر أدوات منع الفساد. وتشكل المشاورات مع أصحاب المصلحة، التي تأخذ شكل مشاورات قطاعية وعامة، جزءاً من عملية وضع سياسة مكافحة الفساد.

وتُقيّم حسب الاقتضاء الصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة بمكافحة الفساد، ويمكن مباشرة الاستعراضات بواسطة الوزارات أو على أساس توصيات تصدرها الهيئات الدولية. وينص البرنامج الوطني لمكافحة الفساد، الذي وُضع وفقاً لسياسة مكافحة الفساد، على وضع بنود لمكافحة الفساد في التقارير المتعلقة بأثر مشاريع التشريعات (المهمة 6 من البرنامج)، وإن لم تُنفذ هذه المهمة بعد.

والمكتب الحكومي، ولا سيما إدارة منع الفساد، هو الهيئة الوقائية الرئيسية لمكافحة الفساد. وتضطلع الإدارة بمهام تنسيقية ومنهجية فيما يتعلق بهيئات الإدارة العامة.

وتضطلع سلوفاكيا بأنشطة لمنع الفساد، بما في ذلك تنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية لإذكاء الوعي.

ولا توجد لوائح محددة، بما في ذلك معايير الاختيار أو العزل، فيما يخص رئيس المكتب الحكومي، الذي تعينه الحكومة (المادة 7 من النظام الأساسي للمكتب الحكومي)، وهو غير مستقل. وإدارة منع الفساد هي وحدة تنظيمية تابعة للمكتب الحكومي وتتبع رئيس المكتب. ويخصص المكتب التمويل للإدارة من ميزانية الدولة. ويخضع التمويل المخصص لأنشطة المكتب في مجال مكافحة الفساد للتغيير، وتفيد التقارير بعدم كفاية الموارد البشرية. ويقدم الترتيب إلى موظفي الإدارة، بما في ذلك التدريب على النزاهة.

القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)

ينظم قانون الخدمة المدنية وقانون الخدمة العامة وقانون العمل توظيف موظفي الخدمة المدنية والموظفين العموميين. والخدمة المدنية والخدمة العامة غير مركبتين جزئياً. ويعرّف قانون الخدمة المدنية المبادئ الأساسية للخدمة المدنية بأنها الشرعية، والشفافية في التوظيف، والإدارة الفعالة، والنزاهة، والاستقرار، والمساواة في المعاملة، والشفافية والمساواة في الأجور، والمهنية، والحياد السياسي (المواد 1-9).

وتُحدّد إجراءات اختيار موظفي الخدمة المدنية في المواد 39 إلى 47 من قانون الخدمة المدنية. ويخضع المتقدمون للوظائف الدائمة ومعظم الوظائف المؤقتة، من حيث المبدأ، لإجراءات اختيار مفتوحة. وتُنشر الإعلانات عن الشواغر في تلك الوظائف عبر الإنترنت. ولا ينطبق القانون على الأفراد المعيّنين على أساس الترشيحات السياسية.

وينظم القانون المرتبات الأساسية. وفي وقت الزيارة القطرية، كان العمل جارياً على وضع نظام جديد للأجور داخل الخدمة المدنية.

وتنظم المواد 71 إلى 82 من قانون الخدمة المدنية إجراءات العزل والإجراءات التأديبية. ولا يوجد نظام رسمي للترقية داخل الخدمة المدنية، باستثناء اللوائح المتعلقة بالتقدم الوظيفي للشرطة، ولا يوجد نظام رسمي للنقاعد. غير أن الموظفين

(1) اعتمدت مبادئ النزاهة بموجب قرار الحكومة رقم 2023/49 المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 2023.

العموميين مشمولون بنظام المعاشات التقاعدية السلوفاكي العام، الذي يشمل التأمين الإلزامي للمعاشات التقاعدية، وخطة ممولة للمعاشات التقاعدية للشيخوخة، وخطة طوعية لادخار المعاشات التقاعدية التكميلية.

ولم تحدد سلوفاكيا بشكل منهجي الوظائف المعرضة للفساد، ولا توجد قواعد تتعلق باختيار الأشخاص الذين يشغلون تلك المناصب وتدريبهم وتناوبهم. وفي وقت الزيارة القطرية، كان التخطيط جاريا لعقد دورات تدريبية منهجية لفائدة موظفي الخدمة المدنية على أساس مبادئ النزاهة.

وترد المعايير المتعلقة بالترشيح للمناصب العامة والانتخاب لها، بما في ذلك معايير الأهلية وفقدان الأهلية، في الدستور (المادتان 74 و103) والقانون المتعلق بشروط القانون الانتخابي (المواد 6 و132 و164). ولا تتضمن المعايير عناصر محددة تتعلق بالنزاهة، مثل عدم وجود إدانة سابقة تتعلق بالسلوك الإجرامي أو الفساد. ولا تتحقق اللجنة الحكومية للانتخابات ومراقبة تمويل الأحزاب السياسية إلا بشكل استباقي من أهلية المرشحين للمجلس الوطني.

وينظم تمويل الترشيحات للمناصب العامة والأحزاب السياسية من خلال قانون الحملات الانتخابية وقانون الأحزاب والحركات السياسية. وتكلف اللجنة الحكومية للانتخابات ومراقبة تمويل الأحزاب السياسية بمراقبة تمويل الأحزاب السياسية وتمويل وإدارة الحملات الانتخابية. وينظم قانون الأحزاب والحركات السياسية (المادتان 23 و24) التبرعات. وبما أن الأطراف والحركات مطالبة بالاحتفاظ بسجلات عن التبرعات تتضمن معلومات عن هوية المتبرعين، فإن التبرعات المجهولة محظورة ضمناً. وتقتصر التبرعات على 300 000 يورو لكل متبرع سنوياً. ويُسمح بالتبرعات العينية وفقاً لشرط معينة. ويتعين على الأحزاب والحركات السياسية أن تقدم تقارير سنوية إلى اللجنة، بما في ذلك تقرير يعده مراجع حسابات مستقل؛ ويتاح للجمهور الاطلاع على تلك التقارير. وتتضمن المادة 19 من قانون الحملات الانتخابية والمادة 31 من قانون الأحزاب والحركات السياسية أحكاماً بشأن الجزاءات التي يجوز للجنة أن تقرضها بسبب عدم الامتثال.

وهناك مدونات أخلاقية ومبادئ توجيهية للموظفين العموميين، كانت قيد التنقيح وقت الزيارة القطرية. وهي تشمل مدونات محددة للقضاة والمدعين العامين وأعضاء الإدارة المالية. ولا توجد مدونة لقواعد السلوك للبرلمانيين؛ والهدايا والضيافة والمزايا الأخرى ينظمها، بقدر محدود، قانون تضارب المصالح، كما هو موضح أدناه. ويُحَقَّق في انتهاكات مدونة أخلاقيات موظفي الخدمة المدنية عملاً بالمادة 9 من المدونة، ويمكن، عند الاقتضاء، مباشرة إجراءات تأديبية عملاً بالمادة 118 (1) من قانون الخدمة المدنية.

ويرد إطار إبلاغ الموظفين العموميين عن أفعال الفساد وغيرها من الأنشطة غير المشروعة في قانون حماية المبلغين عن المخالفات. ويوجد مكتب مستقل لحماية المبلغين عن المخالفات. ويجب على الوزارات ومكاتب الحكومة المركزية والهيئات العامة الأخرى والكيانات القانونية في القطاع الخاص إنشاء نظم داخلية للإبلاغ وتعيين شخص ليكون مسؤولاً عن النظام (المادة 10 من القانون). وعلاوة على ذلك، يمكن للموظفين العموميين الإبلاغ عن الفساد خارجياً إلى مكتب حماية المبلغين عن المخالفات أو جهاز النيابة العامة. وعند تقديم البلاغ عن المخالفات، سواء داخلياً أو خارجياً، يكون الموظف العمومي المبلغ مؤهلاً للحماية بموجب قانون حماية المبلغين عن المخالفات. وتشمل التحديات المستبانة محدودية الوعي بنظم الإبلاغ، والافتقار إلى التدريب، وأوجه القصور في الإجراءات القائمة، وافتقار ممثلي الحكومة المركزية إلى القيادة.

وينظم قانون تضارب المصالح تضارب المصالح فيما يخص مجموعة من الموظفين العموميين (وهم مدرجون في المادة 2)، وإن لم يكن فيما يخص الشرطة. ويعرّف القانون تضارب المصالح، وإن كان التعريف يستبعد حالات التضارب المحتملة، وينظم أيضاً حالات عدم التوافق، مع بعض الاستثناءات المتعلقة بالقطاع الخاص (المادة 5 (2) و(3))، ويحظر قبول الهدايا، مع بعض الاستثناءات (المادة 4 (2))، وينص على الإعلان عن المصالح الشخصية، والمناصب، والوظائف، والأنشطة، والوضع الاقتصادي، والهدايا والاستحقاقات (المواد 5-7). وإضافة

إلى ذلك، ينشئ القانون آليات لمنع وحل تضارب المصالح ويفرض جزاءات في حالة عدم الوفاء أو الانتهاكات (المادة 9). وتعرّف مدونة أخلاقيات موظفي الخدمة المدنية أيضا تضارب المصالح، بما في ذلك التضارب المحتمل (المادة 4). وعلى الرغم من حظر قبول الهدايا وغيرها من المزايا، رهنا ببعض الاستثناءات (المادة 7)، فإن عتبات مختلفة تنطبق على فئات مختلفة من موظفي الخدمة المدنية والموظفين العموميين.

ومجلس الخدمة المدنية مخول بالإشراف على الالتزام بمدونة أخلاقيات موظفي الخدمة المدنية، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل المتصلة بتضارب المصالح. ويجوز فرض جزاءات تأديبية وفقا للمادة 118 (1) من قانون الخدمة المدنية عند استبانة انتهاكات أو الإبلاغ عنها. وتُوفّر بعض الدورات التدريبية بشأن تضارب المصالح.

وترد المبادئ الأساسية لاستقلال القضاء في الدستور (المادة 144 (1)) وفي قانون القضاة والقضاة غير المحترفين. وتنص المواد 144 إلى 148 من الدستور على التعيينات مدى الحياة، وحظر تعيين القضاة أعضاء في حزب سياسي أو حركة سياسية أو انخراطهم في أنشطة غير متوافقة، وحظر استدعاء القضاة أو نقلهم ضد إرادتهم، والحصانة القضائية.

ويضطلع المجلس القضائي، وهو هيئة مستقلة منشأة بموجب الدستور (المادة 141a)، بدور مركزي في تعيين القضاة وإيقافهم عن العمل وعزلهم وانتدابهم ونقلهم، وفي الأخلاقيات القضائية. وتحدد المادة 145 (2) من الدستور والمادة 5 من قانون القضاة والقضاة غير المحترفين الشروط القانونية للمرشحين للتعيينات القضائية. وتُنشر الشواغر في الموقع الشبكي للمجلس. وتنظم المادة 134 من الدستور والمادة 14 من قانون المحكمة الدستورية تعيين القضاة في المحكمة الدستورية. وتُعقد جلسات الاستماع بشكل علني. ويتولى الرئيس تعيين القضاة لفترة غير محددة، ويجوز له عزلهم بناء على توصية من المجلس (المادة 102 من الدستور).

وينظم الدستور (المادة 54) وقانون تضارب المصالح وقانون القضاة والقضاة غير المحترفين (المادة 23 والفقرة 10 من المادة 34) تضارب المصالح داخل السلطة القضائية. ولا توجد قيود على المشاركات بغرض إلقاء الكلمات أو التوظيف الثانوي في مجالات الأوساط الأكاديمية والعلوم والفنون. ويُقدّم للقضاة المحترفين تدريب متخصص، بما في ذلك تدريب بشأن العناصر المتعلقة بالنزاهة.

ويكفل الدستور (المادة 54) وقانون المدعين العامين والمدعين العامين المتدربين (المادة 26) والقانون الخاص بجهاز النيابة العامة (المادة (d) (3) (8)) استقلال جهاز النيابة العامة. وميزانيته يوافق عليها مباشرة المجلس الوطني الذي يكون المدعي العام مسؤولا أمامه. وينتخب البرلمان المدعي العام والمدعي الخاص لمدة سبع سنوات غير قابلة للتجديد. وتُنشر الشواغر في مناصب المدعين العامين. وتكون ترقية المدعين العامين على أساس تنافسي بقرار من المدعي العام. وقد أنشئت مجالس للاختيار.

وينظم قانون المدعين العامين ومساعد المدعين العامين مدونة أخلاقيات أعضاء النيابة العامة ولجنة الأخلاقيات (المادة a-d 217). وكانت مدونة أخلاقيات أعضاء النيابة العامة قيد التنقيح وقت الزيارة القطرية. وتُنشر عبر الإنترنت مدونة أخلاقيات أعضاء النيابة العامة، وقائمة أعضاء لجنة الأخلاقيات، وتقارير اللجنة السنوية عن أنشطتها، وآراؤها، وتوصياتها، وبياناتها. ويُقدّم التدريب إلى المدعين العامين، بما في ذلك التدريب على النزاهة.

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

جسدت سلوفاكيا التوجيهات التالية الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في القانون الوطني من خلال قانون المشتريات العمومية: التوجيه 2014/23/EU بشأن منح عقود الامتياز؛ والتوجيه 2014/24/EU بشأن المشتريات العمومية؛ والتوجيه 2014/25/EU بشأن مشتريات الكيانات العاملة في قطاعات المياه والطاقة والنقل والخدمات البريدية؛ والتوجيه 2009/81/EC بشأن تنسيق الإجراءات المتعلقة بمنح السلطات أو الكيانات المتعاقدة في مجالات الدفاع والأمن وبعض عقود الأشغال وعقود التوريد وعقود الخدمات.

ويحدد قانون المشتريات العمومية شروط المشاركة ومعايير الاختيار، وهي ترد بمزيد من التفصيل في إعلانات العقود (المادة 38). ويجب على جميع المشاركين التسجيل في سجل شركاء القطاع العام (المادة 11) وإثبات الأهلية من حيث الأحوال الشخصية، بما في ذلك عدم وجود إدانة بالفساد (المادة 32)، ووضعهم المالي والاقتصادي (المادة 33)، وكفاءتهم التقنية أو المهنية (المواد 34-36).

ويتسم نظام المشتريات العمومية في البلد بكونه مركزيا وخاضعا لإشراف مكتب المشتريات العمومية. وينشر المكتب مجلة للمشتريات العمومية تتضمن معلومات عن مواضيع العقود، وملف العطاءات وغير ذلك من الوثائق، ومعايير التقييم، والمواعيد النهائية لتقديم العروض، وغير ذلك من المعلومات.

ويدير المكتب الحكومي نظام المشتريات العمومية الإلكترونية والسوق الإلكترونية، المستخدم في المشتريات العمومية. كما تُستخدم سوق إلكترونية يديرها المكتب الحكومي ووزارة الداخلية، إضافة إلى العديد من النظم الخاصة المعتمدة من مكتب المشتريات العمومية. وينص قانون المشتريات العمومية على العتبات الخاصة بالمشتريات. ويمكن أيضا القيام بالمشتريات المنخفضة القيمة دون نشرها في الجريدة (المادة 117 من القانون).

وينص قانون حرية المعلومات على نشر جميع عقود المناقصات العامة (المادة 5 (a)).

ويحدد قانون المشتريات العمومية إجراءات المراجعة، بما في ذلك إجراءات طلب التفسيرات وسبل الانتصاف وتقديم الطعون إلى مكتب المشتريات العمومية والكيانات المتعاقدة (المواد 48 و164 و165 و170). ويجوز للأشخاص المتضررين الطعن أمام مجلس مكتب المشتريات العمومية، الذي تعين الحكومة أعضائه وفقا للمادة 143 من القانون. ويمكن أيضا التماس السبل القانونية للتظلم والانتصاف من خلال المحاكم.

وتنظم المادة 23 من قانون المشتريات العمومية تضارب المصالح في هذا المجال. ويُشترط على موظفي المشتريات أن يبلغوا سلطة التعاقد العمومية بتضارب المصالح، ويجب على سلطة التعاقد أن تتخذ التدابير المناسبة لاستبعاد الأشخاص ذوي المصلحة أو تعديل واجباتهم ومسؤولياتهم (المادة 23 (5)). وأصدرت هيئة التنسيق المركزية التابعة لمكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الاستثمارات والتنمية الإقليمية والمعلوماتية تعليمات منهجية تتضمن توصيات للمديرين والمسؤولين.

وتركز السلطات، كجزء من عملها المنهجي والإشرافي، على تعزيز إطار تضارب المصالح، والامتثال لشروط الأهلية، ومعايير تقييم العطاءات، وتعهد السجلات، وكذلك تجنب التقسيم المصطنع للعقود، على النحو الذي أبرزته تقارير الرصد الأخيرة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي.

وتضع وزارة المالية الميزانية العامة للحكومة لمدة ثلاث سنوات، وتُرسل الميزانية إلى الحكومة ثم إلى المجلس الوطني لإقرارها. ويتضمن قانون ميزانية الدولة الجزء الرئيسي من الميزانية، وتُعتبر أحكامه المتعلقة بالإيرادات والنفقات ملزمة. ولا توجد مدخلات عامة فيما يتعلق بالميزانية. وتُنشر وزارة المالية الميزانية، بما في ذلك نسخة موجزة، بمجرد إجازتها. ونفقات الميزانية خارج الدورة العادية للميزنة ممكنة وتخضع لنفس عملية الموافقة. وتُنشر تقارير سنوية موجزة عن ميزانية الدولة، تغطي جميع الكيانات الحكومية والمؤسسات المملوكة للدولة.

وزارة المالية مسؤولة عن الإطار التشريعي للرقابة المالية والمراجعة الداخلية للحسابات ومراجعة الحسابات الحكومية (المادة 7 من القانون رقم 575/2001 Coll. بشأن تنظيم الأنشطة الحكومية وتنظيم الحكومة المركزية؛ والقانون رقم 357/2015 Coll. بشأن الرقابة المالية والتدقيق). وإضافة إلى الرقابة المالية التي تمارسها كل سلطة عمومية، يوجد لدى مديري أبواب ميزانية الدولة (الوزارات أساساً) وحدات للمراجعة الداخلية للحسابات يشمل دورها، في جملة أمور، تقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بالإدارة المالية والتوصية بإدخال تحسينات. وتضطلع وزارة المالية ومكتب مراجعة الحسابات الحكومي بعمليات مراجعة حكومية تهدف إلى جملة أمور منها التحقق من نظام إدارة المخاطر وتقييمه، وتحديد وتقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بالإدارة المالية وغيرها من الأنشطة، والتحقق من إدارة الأموال العمومية وتقييمها من حيث الجدوى الاقتصادية والفعالية والكفاءة والملاءمة. ويتولى المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات مراجعة إدارة أموال وممتلكات الدولة، ويجوز فرض جزاءات في حال عدم الامتثال لقانون الرقابة المالية ومراجعة الحسابات (المادة 28) وقانون قواعد الميزانية للإدارة العامة (المادتان 31 و32).

ويستعرض مجلس المساءلة عن الميزانية تنفيذ قواعد المساءلة فيما يخص الميزانية.

وتحدد أحكام قانون المحاسبة متطلبات ومعايير تسجيل الوثائق والقيود المحاسبية وتخزينها والحفاظ على سلامتها.

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)

الحق في الحصول على المعلومات مكرس في الدستور (المادة 26). ويُنظَّم الوصول إلى المعلومات من خلال قانون حرية المعلومات، الذي ينطبق على سلطات الدولة والسلطات المحلية والبلديات والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، ويسرد أنواع المعلومات التي تلتزم الحكومة بالكشف عنها على نحو استباقي (المادة 5). ويمكن تقديم طلبات الحصول على المعلومات إلى المؤسسة المعنية (المادة 14). ولا توجد هيئة تنسيق مركزية للوصول إلى المعلومات، كما أن الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بتلبية الطلبات غير مطلوب. ويجوز تقديم الطعون إلى المؤسسة التي تُطلب منها المعلومات، أو فيما بعد إلى المحاكم (المادة 19).

وتدعم الوكالة الوطنية للشبكات والخدمات الإلكترونية تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية، بما في ذلك بوابة حكومية مركزية ومنصة لتبادل المعلومات بين مؤسسات الدولة. وقامت بعض مؤسسات الدولة، بما فيها وزارة العدل، بتبسيط إجراءاتها الإدارية.

واستحدثت إدارة منع الفساد استبياناً إلكترونياً حول إدارة مخاطر الفساد لفائدة الوزارات والسلطات المركزية. ويجري تقييم ونشر مخاطر الفساد القطاعي. ولا تصدر التقارير عن خطر الفساد في الإدارة العامة بانتظام. ويجري إعداد موقع شبكي بشأن "بيانات النزاهة".

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساهم في عمليات صنع القرار من خلال إجراء مشترك بين الوزارات لتقديم التعليقات، وهو مفتوح للتعليقات والمقترحات العامة. وقد انضمت سلوفاكيا إلى شراكة الحكومة المفتوحة. وتُبذل جهود لتعزيز التدابير الرامية إلى تعزيز الحق في التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها.

ويمكن الإبلاغ عن جرائم الفساد المشتبه بها، بما في ذلك على نحو مجهول الهوية، من خلال الخطوط الهاتفية الساخنة أو المواقع الشبكية أو البريد أو شخصياً. وتوفر صفحة شبكية مخصصة تفاصيل حول مكان وكيفية الإبلاغ عن الفساد المشتبه به (www.bojprotikorupcii.gov.sk/kam-oznamit-korupciu/).

القطاع الخاص (المادة 12)

تحظر سلوفاكيا الفساد في القطاع الخاص من خلال القانون الجنائي (المادتان 328 و332) والقانون التجاري (المواد 44 و49 و53-55).

ولا توجد تدابير محددة لتعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة. وتعتمد سلوفاكيا استراتيجية وخطة عمل لتعزيز مكافحة الفساد والغش فيما يتعلق بأموال الاتحاد الأوروبي. وهناك قانون للحوكمة المؤسسية فيما يخص الشركات المدرجة في بورصة براتيسلافا، بيد أن تطبيقه ليس إلزامياً. وعلى الرغم من أن كيانات القطاع الخاص ليست ملزمة باعتماد برامج أو مدونات لمكافحة الفساد، فإن الكيانات الخاصة التي لديها ما لا يقل عن 50 موظفاً ملزمة بإنشاء نظم للرقابة الداخلية للإبلاغ عن الفساد والتصدي له، وفقاً لقانون حماية المبلغين عن المخالفات.

وترد متطلبات المحاسبة ومراجعة الحسابات في قانون الحسابات وقانون المراجعة القانونية للحسابات. ويعاقب على عدم الامتثال للقوانين.

وتُجمع المعلومات المتعلقة بالمالكيين المنتفعين في سجل الكيانات القانونية ومنظمي المشاريع والهيئات الحكومية المتاح للجمهور، الذي يتعهده المكتب الإحصائي. وأبلغ عن تحديات في الحفاظ على معلومات دقيقة ومحدثة عن الملكية النفعية. وكان يجري النظر في إنشاء سلطة مركزية للتحقق والتحقق وقت الزيارة القطرية.

ويُكفل الكشف المعزز عن المالكيين المنتفعين النهائيين، بما في ذلك فيما يخص الكيانات التي تتعامل مع الدولة أو المؤسسات المملوكة للدولة أو التي تستفيد من الأموال أو الممتلكات العمومية في المناقصات العامة، من خلال سجل شركاء القطاع العام الذي تديره وزارة العدل والمتاح مجاناً على موقعها الشبكي.

وتوجد قيود محدودة بعد انتهاء الخدمة على الموظفين العموميين المشار إليهم في المادة 8 (1) من قانون تضارب المصالح. ووفقاً لهذا القانون، تنطبق قيود على الموظفين العموميين الذين يضطعون بوظائف تنفيذية وعلى أعضاء هيئات صنع القرار الجماعية، ولكن ليس على المستشارين أو كبار موظفي الخدمة المدنية الذين يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالوظائف التنفيذية العليا أو قضاة المحكمة الدستورية أو أعضاء المجلس القضائي.

ووضعت سلوفاكيا أحكاماً محددة تتعلق بمسك الدفاتر والسجلات، والكشف عن البيانات المالية، ومعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات، على النحو المحدد في قانون المحاسبة (المواد 6 و10-12 و32 و33 و35 و38). وقد وضعت مهل زمنية محددة مدتها خمس أو عشر سنوات لتخزين الوثائق.

وتحظر سلوفاكيا اقتطاع النفقات التي تشكل رشوى من الضرائب، عملاً بالمادة 21 من قانون ضريبة الدخل.

تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

قانون مكافحة غسل الأموال هو التشريع الرئيسي الذي يحدد تدابير لمنع غسل الأموال، بما في ذلك توكي العناية الواجبة تجاه الزبائن، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وحفظ السجلات. وتقرض خطة العمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي اعتُمدت بموجب قرار الحكومة 2022/8، واجبات على وزراء الداخلية والمالية والعدل، وتوصي بتدابير يتخذها مكتب المدعي العام والمصرف الوطني السلوفاكي.

وقد عزز المصرف الوطني السلوفاكي ووحدة الاستخبارات المالية ومكتب تنظيم القمار نظماً للإشراف على أساس المخاطر. ويُوفّر التدريب للكيانات الخاضعة للإشراف بشأن متطلبات مكافحة غسل الأموال وبشأن تحسين نوعية التقارير عن المعاملات المشبوهة، وإن كانت هناك قيود تتعلق بالقدرات.

ويشمل تعريف "الشخص الملزم" بموجب المادة 5 من قانون مكافحة غسل الأموال جميع فئات المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة. وعملاً بالمادة 10 (1) (b) من القانون، تشمل العناية الواجبة الأساسية تجاه الزبائن تحديد هوية المالكيين المنتفعين واتخاذ خطوات معقولة للتحقق من المعلومات المتعلقة بتحديد هويتهم، بما في ذلك الرصد المستمر للعلاقات التجارية (المادة 10 (1) (c) و(g)). ويجب توكي العناية الواجبة الأساسية

تجاه الزبائن عند الدخول في علاقة تجارية، وعند إجراء معاملات عرضية تتجاوز عتبات محددة، وعندما يكون هناك شك في أن الزبون يُعد أو ينفذ معاملة غير عادية بغض النظر عن القيمة، وعندما تكون هناك شكوك حول صحة أو اكتمال البيانات المتحصّل عليها مسبقا وفي الظروف الأخرى المحددة في المادة 10 من القانون. ويتناول القانون أيضا حفظ السجلات (المادة 19)، على النحو المفصل في قسم هذا الموجز الذي يغطي الفقرة 3 من المادة 52 من الاتفاقية. وتتضمّن خدمات تحويل الأموال أو القيمة بموجب القانون 2009/492.

وتتعاون وحدة الاستخبارات المالية في البلد مع نظيراتها في الاتحاد الأوروبي في مجال تبادل المعلومات والتحقق منها لمنع غسل الأموال وكشفه (المادتان 26 (1) و28 من قانون مكافحة غسل الأموال). ويقام التعاون مع السلطات الأجنبية الأخرى وفقا للمعاهدات الدولية أو على أساس المعاملة بالمثل (المادة 28 (2)). ويُنظّم هذا التعاون من خلال قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 200/642/JHA والاتفاقات المتبادلة ومذكرات التفاهم القائمة على المبادئ العامة لمجموعة إيغموننت لوحدات الاستخبارات المالية. وتتعاون أيضا وكالات إنفاذ القانون والهيئات الإشرافية الأخرى على الصعيد الوطني والدولي، ولا سيما مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وأنشأت سلوفاكيا إطارا قانونيا للإعلان عن حركة النقد عبر الحدود وتحديدها، بما في ذلك الصكوك القابلة للتداول لحاملها، بقيمة 10 000 يورو أو أكثر، وذلك أساسا من خلال اللائحة 1889/2005 (EC) وخليفتها، اللائحة 2018/1672 (EU)، للبرلمان الأوروبي والمجلس. ووفقا لقانون الجمارك، تخضع المبالغ النقدية التي تدخل سلوفاكيا أو تخرج منها للإشراف الجمركي.

ويتعين على المصارف ومؤسسات الدفع التي تقدم خدمات التحويل البرقي تحديد هوية الزبائن والتحقق منها عند إجراء معاملات تتجاوز قيمتها 1 000 يورو أو عند الدخول في علاقات تجارية (المادة 10 من قانون مكافحة غسل الأموال). وتطبيق اللائحة 2015/847 (EU) الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بشكل مباشر، بما في ذلك على محوّل الأموال، وتتص على شرط أن تكون التحويلات البرقية عبر الحدود مصحوبة بمعلومات كاملة ودقيقة عن المنشئ، إضافة إلى المتطلبات ذات الصلة (المواد 4 و6 و8 من اللائحة).

وتخضع سلوفاكيا للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال، بما فيها المعايير الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والاتحاد الأوروبي. ويخضع البلد بانتظام لتقييم لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من حيث تطبيق تلك المعايير.

وفي كانون الثاني/يناير 2022، اعتمدت سلوفاكيا تقييما وطنيا ثانيا لمخاطر غسل الأموال وخطة عمل تغطي الفترة حتى عام 2024.

2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

وضع منهجية لإدارة مخاطر الفساد وتقييمات أساسية لصوغ سياسات قائمة على الأدلة (المادة 5، الفقرة 1).

2-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى سلوفاكيا بما يلي:

- النظر، في التنقيحات المقبلة للسياسة الوطنية لمكافحة الفساد، في توسيع نطاق السياسة لتشمل القطاع الخاص وإيجاد دور أكثر تنظيما لأصحاب المصلحة غير الحكوميين في عمليات تقرير السياسات؛

- وكذلك نشر نتائج التقييمات السنوية للسياسة التي ينفذها المكتب الحكومي وبذل الجهود لاعتماد وتنفيذ مشروع مبادئ النزاهة (المادة 5، الفقرة 1(2)).
- ضمان الاستقلالية اللازمة للمكتب الحكومي وإدارة منع الفساد التابعة له، وذلك بوسائل منها مراجعة إجراءات تعيين وإقالة رئيس المكتب واعتماد اللوائح اللازمة في هذا الصدد (المادة 6، الفقرة 2).
 - ضمان حصول المكتب الحكومي على موارد مناسبة وكافية للقيام بوظائفه في مجال مكافحة الفساد (المادة 6، الفقرة 2).
 - السعي إلى إنشاء نظام أشمل لترقية وتقاعد موظفي الخدمة المدنية والموظفين العموميين غير المنتخبين (المادة 7، الفقرة 1).
 - السعي إلى تعزيز القواعد المتعلقة بتعيين الموظفين العموميين عن طريق مواعمة إجراءات اختيار الأفراد المستخدمين على أساس الترشيحات السياسية؛ وكذلك تحديد المناصب العمومية المعرضة للفساد والسعي إلى وضع إجراءات ملائمة لاختيار وتدريب أفراد لتولي تلك المناصب وتناوبهم عند الاقتضاء (المادة 7، الفقرة 1).
 - العمل على وضع برامج تعليمية وتدريبية لتمكين موظفي الخدمة المدنية من الوفاء بمتطلبات الأداء الصحيح والمشرّف والسليم للوظائف العمومية (المادة 7، الفقرة 1 (د)).
 - النظر في تعزيز المعايير المتعلقة بالترشيح للمناصب العامة والانتخاب لها بإدراج عناصر تتعلق بالنزاهة، مثل عدم وجود إدانة سابقة تتعلق بالسلوك الإجرامي أو الفساد (المادة 7، الفقرة 2).
 - السعي إلى تعزيز إطار التحقق من تضارب المصالح وإدارته، بما في ذلك بالنسبة لأعضاء الجهاز القضائي والشرطة وموظفي المشتريات، بوسائل منها توسيع نطاق تعريف تضارب المصالح ونطاق حالات عدم التوافق في الأعمال التجارية الخاصة، ووضع لوائح تنظيمية أكثر تفصيلاً بشأن الهدايا، ومواصلة إنفاذ الشروط المنطبقة، وتوفير التوجيه والتدريب للموظفين العموميين بشأن تضارب المصالح (المادة 7، الفقرات 4 و 9 و 11).
 - السعي إلى وضع مدونة لقواعد السلوك وتنظيم الهدايا والضيافة وغيرها من المزايا للبرلمانيين على نحو أكثر شمولاً (المادة 8، الفقرة 2).
 - النظر في تعزيز التدابير الرامية إلى تيسير الإبلاغ عن أفعال الفساد، بوسائل منها استعراض الإجراءات القائمة وتنظيم التدريب وإذكاء الوعي (المادة 8، الفقرة 4).
 - تنقيح الإطار القانوني والإداري للمشتريات العمومية حسب الاقتضاء، من أجل ضمان إرساء نظام أكثر فعالية للطعن وتعزيز منع تضارب المصالح، خاصة بالنسبة للموظفين المسؤولين عن المشتريات؛ وعلاوة على ذلك، مواصلة الإنفاذ الفعال لقانون المشتريات العامة، بسبل منها العمل المنهجي والإشراف (المادة 9، الفقرة 1).
 - النص على تلقي تعليقات الجمهور أو التشاور مع الجمهور في عملية وضع الميزانية (المادة 9، الفقرة 2 (أ)).
 - مواصلة الجهود الرامية إلى توسيع الإطار القائم بشأن الوصول إلى المعلومات، بسبل منها التعديلات التشريعية المقترحة، والنظر في اللجوء إلى آلية مستقلة غير قضائية مثل لجنة المعلومات؛ وكذلك النظر في

- استعراض وتحديث المبادئ التوجيهية القائمة بشأن الحصول على المعلومات وجمع وتحليل وإتاحة البيانات المتعلقة بطلبات المعلومات التي تعالجها السلطات العامة (المادة 10 (أ)).
- النظر، بغية تعزيز الشفافية في القطاع العام، في نشر تقارير دورية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية (المادة 10 (ج)).
 - النظر في مراجعة مبادئ أخلاقيات القضاء وتوفير التدريب والتوجيه على نحو محدد الأهداف بشأن نزاهة القضاء ومنع الفساد (المادة 11).
 - تعزيز منع الفساد في القطاع الخاص، وفي هذا الصدد: النظر في وضع إجراءات لتعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة، بوسائل منها إنشاء قنوات اتصال وتقديم حوافز للإبلاغ (المادة 12، الفقرة 2 (أ))؛ النظر في تعزيز وضع معايير وإجراءات لصون نزاهة كيانات القطاع الخاص ذات الصلة، بما في ذلك وضع مدونات لقواعد السلوك (المادة 12، الفقرة 2 (ب))؛ النظر في تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة شفافية الأشخاص الاعتباريين، بما في ذلك تحديد هوية المالكين المنتفعين والتحقق منها (المادة 12، الفقرة 2 (ج))؛ النظر في تعزيز التدابير الرامية إلى منع تضارب المصالح عن طريق توسيع نطاق القيود المفروضة بعد انتهاء الخدمة لتشمل مجموعة أوسع من الموظفين العموميين (المادة 12، الفقرة 2 (ه)).
 - مواصلة تعزيز التدابير الرامية إلى تعزيز الحق في التماس المعلومات عن الفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها (المادة 13، الفقرة 1 (د)).
 - مواصلة تعزيز القدرة على الإشراف المستند إلى تقييم المخاطر وتنفيذه في جميع القطاعات، بما في ذلك القطاع غير الربحي وقطاع القمار، وتعزيز توفير التدريب المستمر للكيانات الخاضعة للإشراف بشأن متطلبات مكافحة غسل الأموال وبشأن تحسين نوعية التقارير عن المعاملات المشبوهة، تمشيا مع خطة العمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 14، الفقرة 1 (أ)).

2-4- الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُددت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- بناء القدرات فيما يتعلق بالقدرات التحليلية والإدارية لمكتب المشتريات العمومية وتقديم الدعم الاستشاري (المادة 9، الفقرة 1).
- المساعدة التشريعية في صياغة قانون بشأن أنشطة الضغط (المادة 7، الفقرة 4).

3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

أنشأت سلوفاكيا نظاما قانونيا ومؤسسيا لاسترداد الموجودات، وهي تتيح فرصا واسعة للتعاون مع الدول الأخرى. ويخضع هذا التعاون لأحكام قانون الإجراءات الجنائية، ما لم تنص معاهدة دولية على خلاف ذلك (المادة 478 من القانون). وفي تلك الحالة، تنطبق الأحكام الإجرائية للمعاهدات الدولية على نحو مباشر في سلوفاكيا. وإذا لم تكن الأطراف ملزمة بمعاهدة دولية، ينطبق مبدأ المعاملة بالمثل (المادة 479 من القانون).

واعتباراً من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، يعزز مكتب جديد لاسترداد الموجودات في جهاز الشرطة، وهو إدارة التحقيقات المالية التابعة للمركز الوطني للجرائم الخاصة، قدرة البلد على إجراء التحقيقات المالية والحجوزات، بدعم من التعديلات القانونية المقابلة على قانون الإجراءات الجنائية والموارد الهيكلية.

وتتواصل الجهود لاعتماد آلية للتقييم المنهجي لفعالية القرارات المتعلقة بحجز الموجودات وإنفاذ أوامر المصادرة في القضايا الجنائية، بوسائل منها الجمع المنهجي للبيانات الإحصائية، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وكان يجري وقت الاستعراض إعداد قانون جديد بشأن المساعدة القانونية المتبادلة بهدف تعزيز التعاون، وخصوصاً مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في مجالات منها استرداد الموجودات.

ويجوز لوحدة الاستخبارات المالية أن تتبادل المعلومات مع أعضاء مجموعة إيفغوننت من خلال قناة الاتصال الآمنة "موقع إيفغوننت المؤمن". ويجوز لمكتب استرداد الموجودات أن يتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال تطبيق شبكة تبادل المعلومات الآمن ومع بلدان أخرى من خلال شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، أو تلقائياً (المواد 69d و 69da و 77a من القانون 1993/171).

وأبرمت سلوفاكيا عدة اتفاقات متعددة الأطراف يمكن استخدامها كأساس للتعاون الدولي في استرداد الموجودات. وتعترف سلوفاكيا بالاتفاقية كأساس قانوني للتعاون الدولي.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و 58)

يتعين على الأشخاص الملزمين، حسب التعريف الوارد في المادة 5 من قانون مكافحة غسل الأموال، تحديد هوية الزبائن والتحقق منها (المادة 10 (1) (a))؛ وتحديد هوية المالكين المنتفعين واتخاذ التدابير المناسبة للتحقق من هويتهم (المادة 10 (1) (b)، مقروءة بالاقتران بالمادتين 7 و 8)؛ والتأكد مما إذا كان الزبون أو المالك المنتفع شخصاً معرضاً سياسياً (المادة 10 (1) (d))، بما في ذلك الشخص المعرض سياسياً المحلي أو الأجنبي الحالي أو السابق، أو أحد أفراد أسرة ذلك الشخص أو شريك مقرب منه (المادة 6)؛ وبذل العناية الواجبة المعززة تجاه الزبائن فيما يتعلق بالزبائن والمعاملات ذات المخاطر العالية (المادة 12)، بما في ذلك المعاملات أو العلاقات التجارية مع الأشخاص المعرضين سياسياً (المادة 12 (2) (c))؛ وإبلاغ السلطات المختصة بالمعاملات المشبوهة (المادة 17).

ولا يندرج الأشقاء ضمن تعريف أفراد أسرة الشخص المعرض سياسياً الوارد في المادة 6 (3) من قانون مكافحة غسل الأموال. وإضافة إلى ذلك، يقتصر المقربون من الشخص المعرض سياسياً على المالك المنتفعين مع الشخص المعرض سياسياً، أو يديرون مشروعاً تجارياً معه، أو لديهم ملكية نفعية أنشئت لصالح شخص معرض سياسياً (المادة 6 (2) (4) من القانون).

وتبذل السلطات المختصة بالمعلومات ذات الصلة المتعلقة بالحسابات والأشخاص والمعاملات المعرضة لمخاطر أعلى، وخصوصاً من خلال العملية الوطنية لتقييم المخاطر واستناداً إلى المتطلبات القائمة على المخاطر من أجل منع غسل الأموال وكشفه والرقابة عليه. ويتضمن الموقع الشبكي لوحدة الاستخبارات المالية معلومات إضافية عن بيانات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وتوصياتها، ومعلومات عن البلدان الشديدة المخاطر. ويجب على الكيانات الملزمة أن تحتفظ بسجلات العناية الواجبة تجاه الزبائن والسجلات ذات الصلة لمدة خمس سنوات بعد إنهاء علاقة الزبون أو المعاملة العرضية (المادة 19 (2) من قانون مكافحة غسل الأموال).

وتنص المادة 7 (2) (k) من قانون المصارف على أن يكون المكتب المسجل للمصرف ومقره ومكان عمله في سلوفاكيا. وعلاوة على ذلك، تحظر المادة 24 (1) من قانون مكافحة غسل الأموال على المؤسسات المالية

الدخول في علاقات مراسلة مع "المصارف الوهمية" أو المصارف التي يُعرف أنها دخلت في علاقات مراسلة مع "مصارف وهمية" أو مواصلة تلك العلاقات⁽³⁾.

ويجب على الموظفين العموميين المشمولين بقانون تضارب المصالح أن يقدموا إقرارات سنوية عن مناصبهم ووظائفهم وأنشطتهم ووضعهم الاقتصادي (المادة 7 من القانون). ويجب أن تتضمن إقرارات الذمة المالية أيضا معلومات عن ممتلكات الأزواج والأطفال القصر الذين يعيشون في نفس الأسرة المعيشية التي يعيش فيها الموظف العمومي. ويمكن تقديم إقرارات الذمة المالية في شكل ورقي أو إلكتروني ويُتحقق من اكتمالها. وتتحقق هيئات مختصة مختلفة من المعلومات، ويختلف نطاق الالتزامات باختلاف فئات المسؤولين. وتُنشر المعلومات الواردة في الإقرارات - باستثناء المعلومات الشخصية - عبر الإنترنت. وكانت تغييرات كبيرة تُدخل على نظام إقرارات الذمة المالية وقت الزيارة القطرية. وفيما يتعلق بالقضاة والمدعين العامين، هناك التزام بتقديم إقرارات ذمة مفصلة عملا بالقوانين التي تحكمهم. وقد عُززت آلية مراقبة إقرارات الذمة الخاصة بالقضاة بدرجة كبيرة، وأصبحت إقرارات الذمة متاحة للاطلاع العام.

ولا يوجد شرط يُلزم الموظفين العموميين بالإعلان عن سلطة التوقيع أو أي سلطة أخرى على الحسابات المالية الأجنبية.

وأنشئت وحدة الاستخبارات المالية بموجب القانون 1993/171 بوصفها شعبة خاصة تابعة للشرطة المالية. وتُبرز خطة العمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الحاجة إلى زيادة مستويات ملاك موظفي الوحدة استجابةً للزيادة في عبء عملها.

*تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛
التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)*

يجوز للدول الأجنبية أن ترفع دعوى مدنية أمام محاكم سلوفاكيا للبت في حقوق الملكية على أساس المادة 137 من قانون الإجراءات المدنية، بصفتها أشخاصا اعتباريين أجانب (المادة 134 من قانون الإجراءات المدنية). وإضافة إلى ذلك، يجوز للدولة الأجنبية أن تدعي مصلحتها في الممتلكات أثناء إجراءات المصادرة الجنائية بوصفها شخصا متضررا (ضحية) (المادة 46 من قانون الإجراءات الجنائية)، أو طرفا مشاركا (المادة 45 من قانون الإجراءات الجنائية)، أو طرفا ثالثا يعلن حقوق الملكية في الإجراءات المدنية (المادة 433 من قانون الإجراءات الجنائية). وبموجب المادة 93 من قانون الإجراءات المدنية، يجوز للمدعي العام أن يباشر إجراءات مدنية أو يتدخل فيها لتوضيح ملكية الممتلكات، بما في ذلك في الحالات التي تنطوي على مصالح أجنبية، شريطة أن تكون هناك صلة بسلوفاكيا أو بشخص طبيعي أو اعتباري سلوفاكي.

ويجوز لسلوفاكيا أن تعترف بأوامر المصادرة الأجنبية وغيرها من القرارات التي تتخذها محاكم الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (المادة 515 (2) (e) من قانون الإجراءات الجنائية) وأن تُنفذها، شريطة أن تكون هناك معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف (المادة 516 (1) من القانون) وأن يُستوفى شرط ازدواجية التجريم (المادة 516 (1) (c) من القانون). وتتطلب المصادرة اعتراف المحكمة المحلية المسبق بالحكم الأجنبي. وينظم القانون الشروط والإجراءات المتعلقة بالاعتراف والإنفاذ (المواد 515-521)، ما لم تنص معاهدة دولية على خلاف ذلك (المادة 478 من القانون). وتقدم وزارة العدل التماسا للاعتراف بالقرار الأجنبي إلى المحكمة، التي تبت في المسألة في جلسة مغلقة، بعد الاطلاع على رأي خطي صادر من المدعي العام (المادة 518 (1) من

(3) يُعرف مصطلح "المصرف الوهمي" بأنه "مصرف مدرج أو مؤسسة مالية مدرجة في سجل الشركات أو في سجل مماثل في بلد لا يوجد فيه مكتبه (مكتبها) المسجل ولا إدارته (إدارتها)، ولا ينتسب (تنتسب) إلى مجموعة مالية منظمة" (المادة 9 (c) من قانون مكافحة غسل الأموال).

القانون). وإذا كان الحكم الأجنبي متوافقاً مع النظام القانوني لسيلوفاكيا، ورد في القرار بشأن الاعتراف أن العقوبة المفروضة بموجب القرار الأجنبي ستُطبق دون تحويلها إلى عقوبة محلية (المادة 517 من القانون).

ويخضع الاعتراف بأوامر المصادرة الصادرة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإنفاذها للاتحة رقم 2018/1805 (EU) التي صدرت عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بشأن الاعتراف المتبادل بأوامر التجميد وأوامر المصادرة.

ويعترف القانون الجنائي بعقوبات الحجز (المواد 58-60) والمصادرة (المادتان 83 و83a)، التي يجوز فرضها إضافة إلى عقوبة السجن. والحجز عقوبة إلزامية بموجب القانون الجنائي في حالة غسل الأموال والرشوة المؤهلين، ولكنها لا تشمل جرائم الفساد الأخرى (المادة 58). وتعالج طلبات المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بالحجز والمصادرة وفقاً للمادة 531 وما يليها من قانون الإجراءات الجنائية أو التشريعات ذات الصلة في حالة الطلبات الواردة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ويمكن تقديم المساعدة بشأن طلبات التعاون المتعلقة بإجراءات المصادرة غير المستندة إلى إدانة والتدابير المؤقتة ذات الصلة إذا كانت تلك الطلبات تتعلق بأدوات أو عائدات إجرامية. وتطبق صكوك الاتحاد الأوروبي والصكوك المحلية، شريطة أن يمثل الأمر الأجنبي للمادة 83 من القانون الجنائي. وفيما يتعلق بالدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تنطبق المواد 515 إلى 517 من قانون الإجراءات الجنائية، شريطة أن تكون هناك معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف (المادة 516 (1) من قانون الإجراءات الجنائية). وينشئ قانون إثبات منشأ الممتلكات إطاراً قانونياً للثروة غير المبررة، ولكنه كان قيد الاستعراض الدستوري وقت الزيارة القطرية.

ويجوز لسطات البلد أن تتخذ تدابير مؤقتة لتجميد الممتلكات أو حجزها عن طريق إنفاذ أمر تجميد أو حجز صادر عن محكمة أجنبية أو سلطة مختصة (المادتان 550 و551، مقروءتان بالاقتران بالمواد 50 و89 و95 و98a و425 و428 و461 و461a من قانون الإجراءات الجنائية)، أو عند تلقي طلب من البلد مقدم الطلب (المادة 551). وفي حالة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تنطبق اللائحة رقم 2018/1805 (EU).

ووفقاً للمادتين 425 و428 من قانون الإجراءات الجنائية، إذا لوحق المتهم فيما يخص جريمة يُتوقع فرض عقوبة الحجز بشأنها، وكذلك عملاً بالمادتين 461 و461a من القانون في حالات المصادرة المحتملة، يجوز للمحكمة أو المدعي العام حجز الممتلكات واتخاذ تدابير وقائية للحفاظ عليها، بما في ذلك لأغراض التعاون الدولي. ويُكلف مكتب إدارة الممتلكات المضبوطة بإدارة الموجودات المحجوزة ولكن ليس المصادرة.

ولا توجد أحكام محددة في التشريع تتعلق بالمضمون المطلوب للطلبات الواردة للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة. ولا تصدر سلوفاكيا توجيهات إلى الدول طالبة لتيسير تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، ولكنها تعتمد على المعلومات المقدمة على الموقع الشبكي لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية. ومع ذلك، وكجزء من التعليمات الموجهة إلى المدعين العامين المتخصصين العاملين في مجال التعاون القضائي في القضايا الجنائية، تُصدر تعليمات بشأن تحديد أولويات طلبات المساعدة القانونية، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل ذات الطابع الاحتجاجي وغسل الأموال وجميع المسائل المتعلقة بحجز الممتلكات.

ووفقاً للمادة 551 (4) من قانون الإجراءات الجنائية، يجوز للمحكمة أن تلغي قراراً أولياً بالحجز عندما لا تطلب دولة أجنبية تنفيذ قرار أجنبي يتعلق بموجودات محجوزة في غضون فترة معقولة. ويطبق النظام القانوني السلوفاكي مبدأ الشرعية؛ ولذلك، لا يُطبق مبدأ الحد الأدنى.

وتُحمى المصالح المشروعة للأطراف الثالثة في إجراءات المصادرة العينية (المواد 45 و95 و96 و96 (6) و96 (7) و96 (a) و96 (8) و96 (d) و96 (7) و96 (c) و96 (9) و96 (f) و96 (g) و191 و425 و428 من قانون الإجراءات الجنائية).

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

لا يُنظَّم على وجه التحديد التصرف في الممتلكات المصادرة، بسبل منها إعادتها إلى مالكيها الشرعي السابق وفي ظل الظروف المبينة في الفقرة 3 من المادة 57 من الاتفاقية. وفي حالة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ينطبق المبدأ العام للإعادة المشار إليه في المادة 30 من اللائحة رقم 2018/1805 (EU) وفي حالة الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لا ينص قانون الإجراءات الجنائية إلا على النقل المسموح به للممتلكات المضبوطة (المواد 94 و95a و97 و550 من القانون).

وعلا بالمادة 488 من قانون الإجراءات الجنائية، تتحمل سلوفاكيا التكاليف المتكبدة في تجهيز الطلبات الواردة من سلطة أجنبية، ويجوز لها أن تطلب رد التكاليف من الدولة الطالبة. وفي الاتحاد الأوروبي، تتحمل كل دولة عضو تكاليفها الخاصة، ويمكن تقاسم النفقات الاستثنائية (المادة 31 من اللائحة رقم 2018/1805 (EU)). ولم تبرم سلوفاكيا أي اتفاقات أو ترتيبات بشأن التصرف النهائي في الممتلكات المصادرة في حالات محددة.

3-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- إجراء إصلاحات ترمي إلى تعزيز القدرة الوطنية على إجراء التحقيقات المالية والحجوزات، مدعومة بالتعديلات القانونية والموارد الهيكلية المقابلة (المادة 51).
- إنشاء وتشغيل مكتب إدارة الممتلكات المضبوطة (المادة 54 (2) (ج)).

3-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى سلوفاكيا بما يلي:

- مواصلة الاستثمار في قدرة مكتب استرداد الموجودات وسلطات إنفاذ القانون ذات الصلة على إجراء التحقيقات المالية وضبط الموجودات ومصادرتها، وفي الجمع المنهجي للبيانات الإحصائية اللازمة لإجراء تقييم منظم لفعالية حجز الموجودات ومصادرتها؛ وكذلك، تُشجّع سلوفاكيا على مراعاة نتائج هذا الاستعراض في التنقيحات المقبلة لقانون المساعدة القانونية المتبادلة (المادة 51).
- توسيع تعريف الشخص المعرض سياسيا ليشمل أشقاء الشخص وطائفة أوسع من المقربين، بمن فيهم الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (المادة 52، الفقرة 1).
- مواصلة تعزيز نظام إقرار الذمة المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، بوسائل منها مواءمة الالتزامات مع مراعاة مبدأ التناسب، وتوسيع نطاق استخدام الإيداع الإلكتروني، واستحداث آليات موحدة للرقابة والتحقق، ورصد وإنفاذ المتطلبات في الممارسة العملية على نحو أشمل (المادة 52، الفقرة 5)؛ والنظر في إدخال شروط الإفصاح فيما يتعلق بالحسابات المالية الأجنبية (المادة 52، الفقرة 6).
- النظر في توسيع نطاق الحجز كعقوبة إلزامية ليشمل جرائم الفساد غير غسل الأموال والرشوة، عملاً بالمادة 58 من القانون الجنائي (المادة 54، الفقرة 1 (ب)).
- مواصلة تعزيز الآليات الرامية إلى تعزيز فعالية المصادرة غير المستندة إلى إدانة (المادة 54، الفقرة 1 (ج)).
- النظر في توسيع مهام المكتب وتعزيز قدرته على إدارة الممتلكات المضبوطة لتشمل إدارة الموجودات المصادرة (المادة 54، الفقرة 2 (ج)).

- النظر في تقديم إرشادات إضافية إلى الدول الطالبة لتيسير تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بوسائل منها الموقع الشبكي لوزارة العدل (المادة 55، الفقرة 3).
- اعتماد تدابير بشأن إعادة الممتلكات المصادرة والتصرف فيها وفقا للفقرات 1 إلى 3 من المادة 57 من الاتفاقية، مع مراعاة حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية، وضمان إعادة الممتلكات المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة وفقا للفقرة 3 من المادة 57 من الاتفاقية.
- مواصلة ضمان القدرة الكافية لوحدة الاستخبارات المالية، تمشيا مع خطة العمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 58).